منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

ورقة موقف

حول تكلفة تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن

2015

تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتدى الإستراتيجيات الأردني. للإستفسار يرجى الإتصال بالمنتدى على البريد الإلكتروني (info@jsf.org) أو هاتف 6476 566 (6) 962+.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف: 6376 566 6 962+

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي: 4
موقف منتدى الاستراتيجيات الأردني: 4
واقع المرأة في سوق العمل الأردني: 6
1. السيناريو الأول: المساواة الكاملة 7
2. السيناريو الثاني: ارتفاع المشاركة الاقتصادية للمرأة لمتوسط النسب العالمية 8
3. السيناريو الثالث: ارتفاع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى متسوط النسب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 9
التوصيات: 11

ورقة موقف

حول تكلفة تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن

ملخص تنفيذي:

تبلغ كلفة عدم المساواة الجندرية في سوق العمل العالمي 28 تريليون دولار أمريكي، بإمكاننا إضافتهم للناتج المحلي الإجمالي العالمي إذا قامت المرأة المشاركة الاقتصادية تماماً كنظيرها الرجل.

- تشكل النساء أكثر من نصف سكان العالم، إلا أنهن يشاركن بما نسبته 37% من الناتج المحلي الإجمالي فقط.
- تعد نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية من أقل النسب في العالم، مما لا يتوائم مع إنجازاتها ومؤهلاتها العلمية. فوفقاً لإحصائيات البنك الدولي تعد نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الأردن خامس أقل نسبة عالمياً، كما أن الأردن كان في المرتبة 140 من أصل 142 دولة على المؤشر العالمي للمشاركة الاقتصادية للمرأة.
- انخفضت نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن من 16% في العام 2010 إلى 12.6% في العام 2014. ويعني ذلك أن امرأة واحد فقط من كل ثمان نساء أردنيات إما تعمل أو تبحث عن عمل، مقابل ثلاثة من كل خمسة رجال.
- شكلت النساء في الأردن 27% فقط من عدد العاملين في العام 2014 وبلغت فجوة الأجور ما قيمتهُ 90 قرشاً، إلا أنها وصلت إلى 66 قرش بين المشرعين وموظفي الإدارة. وبذلك نجد أن فجوة الأجور بين الجنسين تزداد كلما علو المنصب.
- تقدر هذه الورقة أن الكلفة المتأتية من تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة بلغت 11 مليار دينار في عام 2013 أو ما يعادل 46% من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام.
- وانطلاقاً من إيمان المنتدى بأهمية عمل المرأة ونظراً للتكلفة الباهظة والمترتبة على تدني معدلات المشاركة الاقتصادية للنساء يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بوضع سياسات واستراتيجيات تحفز المرأة الأردنية على الانخراط في سوق العمل.

موقف منتدى الاستراتيجيات الأردني:

تشكل عدم المساواة الجندرية تحدياً اقتصادياً حرجاً على مستوى العالم، علاوةً على كونها قضية أخلاقية واجتماعية ملحة. ويركزُ تقريرٌ صدر حديثاً عن شركة McKinsey & Company الأمريكية على الآثار الاقتصادية المترتبة من عدم المساواة بين الرجال والنساء في سوق العمل. ويستنتج البحث أنهُ في سيناريو افتراضي تتلاشى فيه الفجوة العالمية بين الجنسين وتلعب المرأة دوراً مماثلاً لنظيرها

الرجل من الناحية العملية يمكن أن تضيف 28 ترليون دولار (أي زيادة نسبتها 26%) إلى الناتج المحلي الإجمالي السنوي العالمي بحلول عام 2025.

من جهة أخرى، يعترف التقرير أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مكان العمل ليس هدفاً واقعياً على المدى القصير لأن ذلك يتضمن مواجهة حواجز هائلة وتغيرات عديدة في المواقف الاجتماعية والاختيارات الشخصية. لكن إذا استطاعت جميع الدول إجراء بعض التحسينات لمواكبة التقدم نحو التكافؤ الجندري قد يعني ذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي السنوي العالمي بما قيمته 12 ترليون دولار بحلول عام 2025. وبحسب دراسة McKinsey & Company والتي شملت 95 دولة، تشكل النساء حالياً أكثر من نصف سكان العالم القادرين على العمل ألا أنهن يساهمن ب 37% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي فقط.

اعتماداً على ما ذكر، تعي الدراسة الصعوبات المترتبة على تجسير الفجوة الجندرية في سوق العمل العالمي بالكامل، فتفترض سيناريو آخر تقوم به كل دولة بفعل ما بوسعها لتجسير الهوة بين الجنسين من خلال احتذاء أفضل الأمثلة في الإقليم الخاص بها. فباستطاعة دول أوروبا اتباع المثال الاسباني بسد الفجوة الجندرية في سوق العمل بنسبة 1.5% سنوياً حتى عام 2025، كما وتستطيع دول أمريكا اللاتينية إغلاق هذه الفجوة تدريجياً بنسبة 1.9% كما فعلت تشيلي. وبهذا يستطيع العالم رفع المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى 74% بحلول عام 2025، أي ارتفاع عشر نقاط مئوية عن معدلها الحالي. وبهذا يرتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بقيمة 12 تريليون دولار أو ما يعادل الناتج الإجمالي المحلي لليابان أو ألمانيا أو المملكة المتحدة. ولا تعني زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل أيضاً الحد من الانخفاض الشديد في أعداد العاملين في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، تتوقع الدراسة تقلص عدد العاملين في روسيا من 76 مليون شخص إلى 71 مليون شخص في العام 2025 بسبب الشيخوخة، إلا أن الزيادة في نسبة عمل النساء قد تحد من هذا الانخفاض إلى 74 مليون شخص.

وتأكد دراسةٌ أخرى لصندوق النقد الدولي أن النساء يشكلنَّ أكثر من نصف سكان العالم، إلا أن مشاركتهن الاقتصادية أقل بكثير مما يستطعن تقديمه. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في العقود الأخيرة تبقى أسواق العمل في جميع أنحاء العالم منقسمة من الناحية الجندرية وتنخرط المرأة بشكلٍ أكبر في الأعمال غير المدفوعة الأجر على عكس نظيرها الرجل. ووفقاً لدراسة صندوق النقد الدولي، هناك أدلة عديدة تأكد أن للاقتصاد الكلي مكاسب كثيرة إن استطاعت المرأة تطوير مشاركتها الاقتصادية دون أي عنصرية جندرية. وتم تقدير الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي التي تعزى إلى الفجوات بين الجنسين إلى حوالي 27% في بعض المناطق من العالم. وعلى وجه أخص، يمكن للولايات المتحدة الأمريكية زيادة ناتجها الإجمالي المحلي بنسبة 5% وبإمكان اليابان والإمارات العربية المتحدة ومصر إحراز ارتفاع 9% و12% و34% على التوالي، من خلال تقليص الفجوة الجندرية في سوق العمل. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، هناك 865 مليون امرأة في العالم بمقدورهن المشاركة أكثر في الاقتصاد الوطني، يعيش منهن 812 مليون امرأة منهن في الدول النامية والناشئة.

ولا تقتصر الاستفادة من المشاركة الاقتصادية للمرأة على ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي فحسب. فعلى سبيل المثال، تأكدُ دراسة صندوق النقد الدولي أن النساء أكثرُ ميولاً إلى استثمار دخولهن على تعليم أطفالهن. لذلك فإن ارتفاع دخول النساء قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الالتحاق بالمدارس للأطفال، بما في ذلك الفتيات، ويحتمل أن يتسبب ذلك في حلقة حميدة تساهم في التنمية المستدامة. وتأكد منظمة العمل الدولية أن عمل المرأة (بأجر أو بغير أجر) يعد العامل الأكثر أهمية في محاربة الفقر في الدول النامية.

واقع المرأة في سوق العمل الأردني:

علاوةً على كون تدني معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة مشكلة تعاني منها معظم دول العالم، إلا أنها تشكل خطورةً أكبر في سوق العمل الأردني. فوفقاً للبنك الدولي، يعتبر معدل المشاركة الاقتصادية للنساء في الأردن من بين أدنى المعدلات في العالم، وإن ذلك في تناقض حاد مع الإنجازات المهمة التي أحرزتها الدولة في مجال التنمية البشرية على مدى العقود الثلاثة الماضية. وعلى سبيل المثال، قد أحرزت الأردن تقدماً ملحوظاً في العدالة الجندرية في قطاعات الصحة والتعليم. فتعد معدلات وفيات الأمهات والنساء في الأردن منخفضة، كما استطاعت المملكة إغلاق الفجوة بين الجنسين بنسبة 90% في محو الأمية. وتعد الأردن من الدول القليلة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التي تتمتع بفجوة جندرية عكسية في مستويات التعليم العالي. هذه الإنجازات، ومع ذلك، لم تقابلها زيادة مماثلة في مشاركة المرأة الاقتصادية. وتظهر أرقام البنك الدولي (المحتسبة وفقاً لنموذج منظمة العمل الدولية) أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن تقدر بـ16%، مما يجعلها من أقل النسب عالمياً. وبشكل أخص تعد هذه النسبة ثالث أقل نسبة عالمياً، فتتصدر الأردن الجزائر والضفة الغربية (15%) بنسبة بسيطة جداً. وبناءاً على الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، فقد انخفضت نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في المملكة من 16% في عام 2013 إلى 12.6% في عام 2014 وذلك مقارنةً بنسبة مشاركة اقتصادية تتعدى ال 60% للرجال. مما يعني أن 1 من كل 8 نساء في الأردن تعمل أو تبحث عن عمل من النساء في عمر العمل (أي 15–65 سنة)، مقابل 3 من كل 5 رجال. وتشير هذه الأرقام إلى تجمع كبير وغير مستغل من الموارد التي لم يتم الاستفادة منها في الاقتصاد الوطني.

وقد شهدت وتيرة التقدم في المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية ركوداً نسبياً على مدى العقد الماضي، وفي هذا تناقض حاد مقارنةً مع وتيرة النمو الاقتصادي. فوفقاً لمؤشر الفجوة الجندرية الدولي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حصلت الأردن المركز 134 من 142 في العام 2014، وذلك أعلى فقط من لبنان وساحل العاج وإيران ومالي واليمن والتشاد وباكستان وسوريا. ولا يعتبرُ هذا التصنيف متوائماً مع الإنجازات التنموية للأردن في السنوات الماضية.

وبالاطلاع على الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة في الأردن حول العمالة والبطالة والمشاركة الاقتصادية، نجد بأن معدل البطالة للذكور في عام 2014 كان قد وصل إلى 10.1%، مقابل 20.7% للإناث، أي الضعف تقريباً. وأن معدل البطالة للذكور من الفئة العمرية 20–24 كان

23.5%، مقارنةً بـ 53.7% للإناث. أما للفئة العمرية 25–39، فقد كان معدل البطالة للذكور إلى 7.9% فقط، مقابل 17.9% للنساء. ومن ناحيةٍ أخرى، تظهر الأرقام أن نسبة الذكور النشطين اقتصادياً 59.7%، منهم 6% عاطلين عن العمل. وتختلف هذه النسب اختلافاً تاماً عند النظر إلى حالة المرأة والتي بلغت نسبة نشاطها الاقتصادي 12.6%، منهن 2.6% متعطلات عن العمل، ويعني ذلك أن نسبة الأردنيات غير النشطات اقتصادياً قد بلغت 87.4% في العام 2014.

وإذا ما نظرنا إلى تفصيل النشاط الاقتصادي للمرأة بحسب المستوى العلمي، نجد أن 96% من حملة شهادة الثانوية العامة فقط غير نشيطات اقتصادياً و72.5% من الحاصلات على شهادة الدبلوم المتوسط يعتبرن غير نشيطات اقتصادياً، مقابل 22.5% للذكور. أما الحاصلات على شهادة البكالوريوس فأعلى، فقد وصلت نسبة الغير نشيطات اقتصادياً منهن إلى 45.6%، مقابل 18.2% فقط للذكور. ويعد ذلك متعارضاً مع الأرقام المختصة بتصنيف السكان الأردنيين بحسب الجنس والمستوى التعليمي. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الإناث الحاصلات على شهادة الدبلوم المتوسط من الفئة العمرية 20–24 حوالي 6.8%، مقابل 3.1% فقط للذكور، أما بالنسبة للفئة العمرية 25–39، فقد وصلت نسبة الإناث الحاملات شهادة الدبلوم المتوسط 10.9%، مقارنةً بـ6.1% فقط للرجال. أما بالنسبة للحاصلات على شهادات البكالوريوس فأعلى فقد وصلت نسبتهن إلى 19.2% من الفئة العمرية 20–24 سنة، مقابل 10.9% للذكور. أما بالنسبة للفئة العمرية 25–39، فقد وصلت نسبة النساء الحاصلات على هذا المستوى التعليمي إلى 26.8%، مقارنةً بـ 23.3% من الذكور من نفس الفئة.

وبشكلٍ عام، وصل مجموع العاملين في الأردن في العام 2013 إلى 905,983 عامل وعاملة، تشكل النساء حوالي 27% منهم فقط (243,545)، بينما يشكل الرجال الـ 73% المتبقية (662,438). وبلغ متوسط فجوة الأجور 90 قرش لكل دينار أردني في العام الماضي، مما يعني أنه عن كل دينار يتقاضاه الرجل، تتقاضى المرأة 90 قرشاً عن العمل ذاته. وتكون الفجوة أعلى بين المشرعين وموظفي الإدارة، حيث قد وصلت لهذه الفئة إلى 66 قرشاً، يليهم المتخصصون حيث كانت الفجوة 68 قرشاً وأخيراً الفنيين بفجوةٍ كانت قد بلغت 75 قرشاً. ونلاحظ من هذه الأرقام أن فجوة الأجور بين الجنسين تزداد كلما علا المنصب. ويعني ذلك أن سوق العمل الأردني يكافئ الرجال على تحصيلهم العلمي والعملي، إلا أنّهُ يعاقب المرأة كلما ازدادت خبراتها وتحصيلاتها العلمية.

بناءً على الأرقام أعلاه والمنهجية المتبعة من قبل شركة PWC الأمريكية، قام فريق منتدى الاستراتيجيات الأردني باحتساب الكلفة المترتبة على انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية والمكاسب المحتمل جنيها إذا ما ارتفعت هذه النسب. وبذلك نقدم لكم أدناه ثلاث سيناريوهات تفترض ارتفاعاً معيناً في المشاركة الاقتصادية للمرأة، آخذين بعين الاعتبار التناقص في الإنتاجية وساعات العمل لجميع المشتغلين نتيجة افتراض زيادة غير طبيعية في عدد العمال. وتفترض السيناريوهات الثلاث أن كل امرأة جديدة في سوق العمل تُضيف 12,668 دينار أردني إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتُقدر الإضافة الكلية للناتج الإجمالي المحلي من خلال ضرب 12,668 دينار في العدد الكلي للنساء التي يجب إضافته إلى سوق العمل لتحقيق السيناريو.

1. السيناريو الأول: المساواة الكاملة

بناءً على الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة للعام 2013 بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية للرجال حوالي 60.4%. إذا افترضنا أن الفجوة الجندرية في سوق العمل الأردني قد تلاشت بالكامل وبأن المرأة الأردنية تشارك اقتصادياً كما نظيرها الرجل (بنسبة60.4 %)، سيتم إضافة 870,868 امرأة إلى سوق العمل، أي زيادة نسبتها 357.5% تقريباً. عندما نأخذ بعين الاعتبار الانخفاض الذي سيطرأ على مجموع عدد ساعات العمل والإنتاجية، سنجد بأنه باستطاعة كل امرأة أردنية جديدة في سوق العمل أن تسهم بما مقداره 12,668 دينار أردني للناتج المحلي الإجمالي السنوي. ويعني ذلك بأن المساواة الكاملة بين الجنسين في سوق العمل قد تمكن الاقتصاد الأردني من رفع الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013 من 23.911 مليار دينار إلى 34.943 مليار دينار، أي ارتفاع بما نسبتهُ 46.14%. كما سيرتفع الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد من 3,702 دينار إلى 7,260 دينار، أي بزيادة نسبتها 96%. وبعبارة أخرى، يظهر سيناريو المساواة الكاملة بأن تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة قد كلف الاقتصادي الأردني حوالي 11 مليار دينار في العام 2013. وتعادل هذه الزيادة في الناتج المحلي حوالي ثلاثة عشر عاما من النمو الاقتصادي (على معدل نمو 3%).

جدول 1: السيناريو الأول

معدل التناقص في الإنتاجية	%40		
معدل التناقص في ساعات العمل	%20		
الناتج المحلي الإجمالي الأصلي	23,911		
الناتج المحلي الإجمالي الممكن	46,895		
الناتج المحلي الإجمالي ممكن مع مراعاة التناقص في الإنتاجية وساعات العمل	34,943		
الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي	11,032		
نسبة الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي المراجع	**%46.14**		
السيناريو الحالي (أرقام العام 2013)		**السيناريو الأول–المساواة الكاملة (أرقام العام 2013)**	
الناتج الإجمالي المحلي (مليون دينار أردني)	23,911	الناتج الإجمالي المحلي (مليون دينار أردني)	46,895
عدد السكان	6,459,000	عدد السكان	6,459,000
ساعات العمل/في الشهر/للفرد	203	ساعات العمل/في الشهر/للفرد	203
ساعات العمل/في السنة/للفرد	2,436	ساعات العمل/في السنة/للفرد	2,436
عدد العاملين	905,983	عدد العاملين	1,776,841
عدد العاملين الذكور	662,438	عدد العاملين الذكور	662,436
عدد العاملين الإناث	243,545	عدد العاملين الإناث	1,114,403
نسبة المشاركة الاقتصادية للذكور	60.4%	نسبة المشاركة الاقتصادية للذكور	60.4%
نسبة المشاركة الاقتصادية للذكور	13.2%	نسبة المشاركة الاقتصادية للذكور	60.4%
نسبة المشاركة الاقتصادية الكلية	36.8%	نسبة المشاركة الاقتصادية الكلية	60.4%
عدد السكان من الفئات العمرية القادرة على العمل	4,191,891	عدد السكان من الفئات العمرية القادرة على العمل	4,191891

2. السيناريو الثاني: ارتفاع المشاركة الاقتصادية للمرأة لمتوسط النسب العالمية

يفترض السيناريو الثاني ارتفاع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى متوسط النسب العالمية، أي 50%. ويعني ذلك إضافة 678,974 امرأة إلى سوق العمل، أي زيادة بنسبة 278.8%. ويعني ذلك أنه باستطاعة الأردن أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 32.512 مليار دينار، عوضاً عن 23.911 مليار، أي ارتفاع بنسبة 36% تقريبا. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى ارتفاع الناتج الكلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 75% تقريباً، ليصل إلى 6,476 دينار أردني. وتعادل هذه الزيادة في الناتج المحلي حوالي العشر سنوات من النمو الاقتصادي (على معدل نمو 3%).

جدول 2: السيناريو الثاني

معدل التناقص في الإنتاجية	%40		
معدل التناقص في ساعات العمل	%20		
الناتج المحلي الإجمالي الأصلي	23,911		
الناتج المحلي الإجمالي الممكن	41,831		
الناتج المحلي الإجمالي ممكن مع مراعاة التناقص في الإنتاجية وساعات العمل	32,512		
الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي	8,601		
نسبة الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي المراجع	**35.97%**		
السيناريو الحالي (أرقام العام 2013)		**السيناريو الثاني–المتوسط العالمي (أرقام العام 2013)**	
الناتج الإجمالي المحلي (مليون دينار أردني)	23,911	الناتج الإجمالي المحلي (مليون دينار أردني)	41,831
عدد السكان	6,459,000	عدد السكان	6,459,000
ساعات العمل/في الشهر/للفرد	203	ساعات العمل/في الشهر/للفرد	203
ساعات العمل/في السنة/للفرد	2,436	ساعات العمل/في السنة/للفرد	2,436
عدد العاملين	905,983	عدد العاملين	1,584957
عدد العاملين الذكور	662,438	عدد العاملين الذكور	662,436
عدد العاملين الإناث	243,545	عدد العاملين الإناث	922,519
نسبة المشاركة الاقتصادية للذكور	60.4%	نسبة المشاركة الاقتصادية للذكور	60.4%
نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث	13.2%	نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث	50.0%
نسبة المشاركة الاقتصادية الكلية	36.8%	نسبة المشاركة الاقتصادية الكلية	55.2%
عدد السكان من الفئات العمرية القادرة على العمل	4,191,891	عدد السكان من الفئات العمرية القادرة على العمل	4,191891

3. السيناريو الثالث: ارتفاع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى متسوط النسب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كما ذكرنا سابقاً تعد نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن من أسوأ النسب على الصعيد الدولي والعربي. وتسبق العديد من دول المنطقة الأردن في هذا المجال. فقد أحرزت المرأة الكويتية، على سبيل المثال، نسبة مشاركة اقتصادية وصلت إلى 56% في عام 2013. مقارنةً ب 47% في الإمارات و39% في البحرين و29% في المغرب و20% في السعودية. وبذلك وصل متوسط نسب

المشاركة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 23%، أي أعلى من المعدل الأردني بعشر نقاط مئوية تقريباً.

ويفترض السيناريو الثالث ارتفاع نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء الأردنيات إلى المتوسط الإقليمي (23%). مما يعني إضافة 180,814 امرأة إلى سوق العمل، أي زيادة بنسبة 74.42%. وستؤدي هذه الزيادة فرضياً إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 23.911 مليار (عام 2013) إلى 26.2 مليار دينار؛ بارتفاع نسبة 9.58%. كما سيرتفع بذلك الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد إلى 4,441 دينار أردني، أي ما نسبتهُ 20% تقريباً. وتعادل هذه الزيادة في الناتج المحلي حوالي الثلاث سنوات من النمو الاقتصادي (بمعدل نمو 3%).

جدول 3: السيناريو الثالث

معدل التناقص في الإنتاجية	%40		
معدل التناقص في ساعات العمل	%20		
الناتج المحلي الإجمالي الأصلي	23,911		
الناتج المحلي الإجمالي الممكن	28,683		
الناتج المحلي الإجمالي ممكن مع مراعاة التناقص في الإنتاجية وساعات العمل	26,202		
الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي	2,291		
نسبة الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي المراجع	**9.58%**		
السيناريو الحالي (أرقام العام 2013)		**السيناريو الثالث–المتوسط الإقليمي (أرقام العام 2013)**	
الناتج الإجمالي المحلي (مليون دينار أردني)	23,911	الناتج الإجمالي المحلي (مليون دينار أردني)	28,683
عدد السكان	6,459,000	عدد السكان	6,459,000
ساعات العمل/في الشهر/للفرد	203	ساعات العمل/في الشهر/للفرد	203
ساعات العمل/في السنة/للفرد	2,436	ساعات العمل/في السنة/للفرد	2,436
عدد العاملين	905,983	عدد العاملين	1,086,797
عدد العاملين الذكور	662,438	عدد العاملين الذكور	662,436
عدد العاملين الإناث	243,545	عدد العاملين الإناث	424,359
نسبة المشاركة الاقتصادية للذكور	60.4%	نسبة المشاركة الاقتصادية للذكور	60.4%
نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث	13.2%	نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث	23.0%
نسبة المشاركة الاقتصادية الكلية	36.8%	نسبة المشاركة الاقتصادية الكلية	41.7%
عدد السكان من الفئات العمرية القادرة على العمل	4,191,891	عدد السكان من الفئات العمرية القادرة على العمل	4,191891

وبناءً على التحليل أعلاه، يخسر الاقتصاد الأردني الكثير جراء عدم مشاركة المرأة في سوق العمل بشكلٍ وافٍ. ولا يمكن أن يعزى هذا التدني إلى التفاعل الاقتصادي للنساء لسبب واحد فقط. فوفقاً لدراسةٍ البنك الدولي التي تم الإشارة لها مسبقاً، هناك عدة أسباب تجعل المرأة الأردنية غير نشطة اقتصادياً. وأول هذه الأسباب هو أن نمو الاقتصاد الأردني لم يكن حيادياً بين الجنسين وذلك لأن مشاركة المرأة في سوق العمل باتت مقتصرة على قطاعات معينة كالتعليم والصحة، لكون هذه القطاعات ينظر إليها على أنها مناسبة للنساء بناءً على العادات والتقاليد الطاغية في المجتمع

الأردني. لذلك لم يكن للمرأة دورٌ فعال في القطاعات الأكثر نمواً وتطوراً. وتلعب المفاهيم الاجتماعية دوراً كبيراً في تحجيم القدرة العملية والاقتصادية للمرأة الأردنية. فبالرغم من كونها أكثر تعلماً من نظيرها الرجل، إلى أن النساء يعتبرن مسؤولات عن معظم العمل دون أجر في المنزل، كرعاية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية، مما يحد من قدرتهن على ترك المنزل لساعات طويلة للذهاب إلى سوق العمل.

هناك العديد من الأسباب الأخرى التي تجعل أرباب العمل أكثر ميولاً لتوظيف الرجال عوضاً عن النساء، كقدرة النساء المحدودة على العمل اليدوي والعمل لساعات متأخرة. إضافة إلى التكاليف المترتبة على أرباب العمل والتي تتعلق برعاية الأطفال وإلزامية إجازة الأمومة. علاوةً على ذلك، فإن الصعوبات العديدة التي تواجهها النساء عند التنقل تشكل حاجزاً مهماً يحولُ دون انخراط العديد من النساء في الاقتصاد الوطني.

التوصيات:

بناءاً على ما سبق، يرى منتدى الاستراتيجيات الأردني أن تكلفة تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة تشكلُ عبئاً كبيراً على الاقتصاد الأردني. كما أنه بمقدرة الأردن حل العديد من الأزمات الاقتصادية من خلال تشجيع المرأة على العمل وتسهيل فرص المشاركة في السوق لها. كما أنه بوسع الأردن من قطاع عام وقطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدني القيام بالكثير لتشجيع النساء على العمل. أولاً يجب أن تخدم مخرجات التعليم سوق العمل وتهيئ المرأة للحياة العملية من خلال تقديم التدريب العملي والنظري والخدمات الإرشادية والتوعوية. كما يتوجب على المناهج الأردنية سواءً في المدارس (بمختلف المراحل) أو الجامعات بالعمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة، بحيث تظهر كعضو فعال في الاقتصاد والمجتمع الأردني ويتم تصويرها على أنها متعلمة ومنتجة وقادرة على اتخاذ قراراتها. ذلك بالإضافة إلى التركيز على تزويد الطالبات بالمهارات التي تسهل لهن الانخراط في سوق العمل كمهارات الحاسوب واللغة الإنجليزية وغيرها.

ومن جهة أخرى، يجب إطلاق حملات توعوية تعمل على تجسير الهوه بين الجنسين في القطاعات الاقتصاديةً بحيث يصبح للمرأة دوراً أكبر في القطاعات الأكثر إنتاجية. كما أنهُ من الضروري توفير المعلومات عن فرص العمل المتاحة للنساء من خلال طرق سهلة وبسيطة، خاصةً فرص العمل في القطاع الخاص، كي تبتعد المرأة من الاعتماد على القطاع العام لكونه أكثر أماناً وأقل ساعات عمل. كما أنهُ من المهم توعية الشباب الأردني وتصوير الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر كمسؤولية لا تقع على عاتق المرأة وحدها بل تتطلب مشاركة الرجل على حد سواء. وقد يبدأ ذلك من خلال إدخال إجازات الأبوة في قانون العمل الأردني. وذلك إضافةً إلى العمل على تفعيل القانون الأردني وتوفير الحاضنات التي تستقبل أبناء العاملات دون مقابل، لا سيما لموظفات القطاع الخاص.

وتكمن المشكلة الأكبر في الصعوبات التي تواجهها النساء في التنقل من وإلى مكان العمل. لذلك إنه من الضروري العمل على تطوير شبكة المواصلات العامة لتصبح أكثر أماناً وجاذبيةً للمرأة. ويمكن

البدء بذلك من خلال تشجيع المرأة على لعمل في قطاع النقل وتوسيع شبكة المواصلات العامة وتخفيض التعرفة على النساء العاملات.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هذا التقرير ملك لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، لا يسمح باستنساخ أو توزيع أو بث أي جزء من هذا التقرير بأي شكل أو أسلوب بما في ذلك التصوير الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك من الأساليب الإلكترونية أو الآلية، دون الموافقة المسبقة الخطية للمنتدى. ويسمح بالاقتباس فقط بالإشارة الكاملة لهذا التقرير. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمنتدى الاستراتيجيات الأردني على info@jsf.org أو على هاتف +962 6 566 6476.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM